

Distr.: General
31 July 2002
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أرفق طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة المملكة المتحدة في شهر
تموز/يوليه ٢٠٠٢ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي الخاصة ولكن في
أعقاب مشاورات أجريتها مع أعضاء المجلس. وأرجو أن تفضلوا بتعميمه بوصفه وثيقة من
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيريمي غرينستوك

مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
(تموز/يوليه ٢٠٠٢)

أفريقيا

غينيا - بيساو

مقدمة

نسخة مستكملة من برنامج عمل المجلس (كان يجري تحديثها
يومية) وجميع البيانات التي تم الإدلاء بها للصحافة.

في الجلسة السرية المعقودة في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢،
أحاط ديفيد استيفن، ممثل الأمين العام، المجلس علما بالوضع
في غينيا - بيساو. وتناول السيد ستيفن النقاط الرئيسية
الواردة في أحدث تقرير للأمين العام (S/2002/662). ووافق
المجلس على أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم دعما أكبر
إلى غينيا - بيساو، وإن كان يتعين، بنفس القدر، على
حكومة غينيا - بيساو أن تثبت أنها ملتزمة بتوطيد السلام
وأن تبدي قدرتها على إدارة المالية العامة. ووافق المجلس
كذلك على أن يتولى الفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا،
برئاسة السفير جاغيش دراماتشانند كونجول (موريشيوس)
النظر بعناية أكبر في الوضع في غينيا - بيساو. وقرر المجلس
أن تصدر تقارير الأمين العام بشأن غينيا - بيساو منذ ذلك
الحين فصاعدا كل ستة أشهر على أن تقدم الأمانة العامة
إحاطة شفوية إلى المجلس كل ثلاثة أشهر.

الصومال

في المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٣ تموز/يوليه،
استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة أدلى بها السيد وينستون
توماس الممثل الخاص للأمين العام عن آخر التطورات
المستجدة في الصومال. وأعقب ذلك بيان أدلى به كيران
برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في
٩ تموز/يوليه عن آخر التطورات وذلك أثناء مشاورات غير

عاج مجلس الأمن تحت رئاسة سير جيريمي
غرينستوك، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية، برنامجا مفعما بالعمل في تموز/يوليه.
وانقضى قدر كبير من الأسبوعين الأول في تحديد ولاية بعثة
الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ونظر المجلس أيضا في
مجموعة واسعة النطاق من القضايا الأفريقية، من بينها عقد
حلقة عمل بشأن غرب أفريقيا. وحث موعد انقضاء خمس
ولايات لحفظ السلام خلال الشهر. وأوصى المجلس أيضا
الجمعية العامة بقبول سويسرا عضوا في الأمم المتحدة.
وخلال الشهر اعتمد المجلس تسعة قرارات وثلاثة بيانات
رئاسية. وعقد ٢٢ جلسة عامة من بينها أربع جلسات مع
البلدان المساهمة بقوات؛ وسبع جلسات سرية. واجتمع
أعضاء المجلس في مشاورات غير رسمية في ١٧ مناسبة.

وعقدت رئاسة المملكة المتحدة أكبر قدر ممكن من
المناقشات بصفة علنية، من بينها عدد من المناقشات لم يكن
فيها قائمة رسمية للمتكلمين لتحسين الطابع التحواري
للمناقشة. والتقى الرئيس بوسائط الإعلام بعد كل جولة من
جولات المشاورات. وقد أذن له بالإدلاء بعدد من البيانات
للصحافة (انظر الضميمة). وقدمت الرئاسة أيضا إحاطة إلى
الدول غير الأعضاء في المجلس بعد كل جولة للمشاورات
غير الرسمية. ويضم موقع المملكة المتحدة على الإنترنت

إثيوبيا وإريتريا

أصدر الرئيس بياناً إلى الصحافة باسم المجلس في ١٢ تموز/يوليه قبل اجتماع بين لجنة الحدود وإثيوبيا وإريتريا في لاهاي في ١٥ و ١٦ تموز/يوليه. وأعرب البيان عن الأمل في أن يوضح الاجتماع الترتيبات العملية لترسيم الحدود ومن بينها دور بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وعلاقتها بلجنة الحدود من أجل ضمان التعاون الفعال والتعجيل بعملية ترسيم الحدود. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة لأعضاء المجلس أثناء مشاورات غير رسمية أجريت في ١٧ تموز/يوليه بشأن اجتماع لاهاي. وعرض توجيهات لجنة الحدود بشأن ترسيم الحدود على النحو الذي أعلنته ووافقت عليه أطراف الاجتماع. وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، رحب أعضاء المجلس بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الإطار المشترك لعملية ترسيم الحدود. واتفق أعضاء المجلس مع وكيل الأمين العام في رأيه بأن البعثة مهيأة تماماً للاضطلاع بالمهام المطلوبة منها، وينبغي تعديل ولايتها تبعاً لذلك. وعرض بناء على ذلك السفير كولي (النرويج) مشروع قرار بعد الإحاطة يكفل هذه التعديلات، فضلاً عن أنه يبحث على زيادة التعاون وضبط النفس من كلا الجانبين. وقد اعتمده المجلس بعد ذلك في ١٤ آب/أغسطس بوصفه القرار ١٤٣٠ (٢٠٠٢).

جمهورية أفريقيا الوسطى

أحاط الجنرال الأمين سيسي ممثل الأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى المجلس بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في جلسة سرية عقدت في ١١ تموز/يوليه. واستعرض الجنرال سيسي النقاط الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام الأخير (S/2002/671 و Corr.1). وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، رحب أعضاء المجلس بالتطورات المشجعة المستجدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخاصة تحسن العلاقات بين الحكومة والمعارضة. ورغم أن تزايد مناخ الثقة

رسمية أيضاً. وأثناء المناقشات، شارك أعضاء المجلس كل من الممثل الخاص للأمين العام ووكيل الأمين العام في قلقهما من أن عملية السلام التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية قد وصلت إلى طريق مسدود. واتفقوا على أنه ينبغي لأعضاء المجلس الاضطلاع بدور في المساعدة لإعادة هذه العملية إلى مسارها عن طريق، استخدام نفوذهم، على سبيل المثال، لحث الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على حل خلافاتها وإيجاد طرائق تتبع في مؤتمر نيروبي المقبل للسلام والمصالحة. وبعد الإحاطة التي تم الإدلاء بها في ٩ تموز/يوليه، عرض السفير أولي كولي (النرويج) مشروع قرار ينشئ فريق خبراء للتحقيق في انتهاكات حظر الأسلحة المفروض على الصومال. واعتمد النص بوصفه قرار المجلس ١٤٢٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه.

سيراليون

قدم جين - ماري غويهنو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة للمجلس في جلسته السرية التي عقدها في ١١ تموز/يوليه بشأن سيراليون. وقال إن الحالة الأمنية ظلت مستقرة إلى حد كبير بفضل وجود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وإن كانت لا تزال هناك تحديات هامة تواجه إدارة الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، وخاصة تعزيز الشرطة والنظامين القضائي والجنائي. وقدم السفير أدولفو أغيلار زنسر (المكسيك) في جلسة سرية معقودة في ١١ تموز/يوليه وصفا لزيارته الأخيرة إلى المنطقة، مشيراً إلى المخاطر المستمرة التي يتعرض لها السلام، وخاصة عدم الاستقرار في ليبيريا، وضرورة أن يجري التخطيط بتأن لانسحاب البعثة وأن يرتبط ذلك بزيادة قدرات شرطة وجيش سيراليون.

لعمليات حفظ السلام ومن السيدة ماري روبنسون المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وأحاط وكيل الأمين العام المجلس بالوضع العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما في ذلك القتال الدائر في الشرق والاتصالات الدبلوماسية الأخيرة التي جرت بين الأطراف. وعرضت المفوضة السامية تقريرا عن العنف الذي وقع في كيسنغاني في أيار/مايو والذي استرعى المجلس انتباه مفوضيتها له. وفي أعقاب هذه المناقشة، عممت البعثة الدائمة لفرنسا مشروع بيان رئاسي اعتمده المجلس في ٢٣ تموز/يوليه. وأكد المجلس فيه إدانته القوية للعنف الذي وقع في كيسنغاني وأكد مسؤولية التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما عن عمليات القتل التي وقعت بعد أن استعاد السيطرة على محطة الإذاعة بالمدينة في ١٤ أيار/مايو، وطالب التجمع بأن يقدم المرتكبين إلى العدالة وأن يمنع أي تكرار لهذه الأحداث وشدد على مسؤولية حكومة رواندا فيما يتصل باستخدام نفوذها لضمان امتثال التجمع. وطالب المجلس أيضا بوضع نهاية للقتال الدائر في كيفو الجنوبية ودعا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس في منطقة إيتوري. وعلى الجانب الإيجابي، رحب المجلس بالجهود المبذولة لتعزيز الحوار بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبين الأطراف الكونغولية على السواء.

وأثناء مشاورات غير رسمية أجرها المجلس في ٣٠ تموز/يوليه، لفت الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى توقيع اتفاق في ذلك اليوم في بريتوريا بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وأشار أيضا إلى أن وزير خارجية جنوب أفريقيا يعتمزم زيارة نيويورك لإحاطة أعضاء المجلس بشأن الاتفاق في أوائل آب/أغسطس. وفي أعقاب مشاورات، أصدر رئيس المجلس بيانا متفقا عليه للصحافة رحب فيه بالاتفاق ووجه الشكر إلى حكومة جنوب أفريقيا على الدور الذي قامت به وأعرب عن تطلعه لبحث الاتفاق بالتفصيل ودعا الطرفين المعنيين إلى إجراء مناقشات في وقت

في جمهورية أفريقيا الوسطى يعد أمرا جيدا إلا أن المجلس وافق على أنه يتعين التصدي لعدد من المسائل المثيرة للقلق لكي يستمر هذا الوضع. وعلاوة على ذلك، فبينما اعتبر الدعم المقدم من مؤسسات بريتون وودز أمرا أساسيا، فقد أجمع المجلس على أنه يتعين على جمهورية أفريقيا الوسطى أن تتحمل نصيبها من المسؤولية عن طريق القيام على سبيل المثال باتخاذ تدابير أقوى للتصدي للفساد. وأذن للرئيس بأن يرسل رسالة باسم المجلس إلى المؤسسات المالية الدولية وخاصة مؤسسات بريتون وودز يطلب منها أن تراعي الظروف الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

بوروندي

أدى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بإحاطة لأعضاء المجلس أثناء مشاورات غير رسمية أجريت في ١٦ تموز/يوليه بشأن التطورات الدبلوماسية المحيطة ببوروندي وبشأن ارتفاع مستوى العنف. وأحاطت أيضا الأمانة العامة أعضاء المجلس في ٣١ تموز/يوليه بشأن تقارير عن وقوع أحداث عنف أخرى. وأدى الرئيس بيانات للصحافة أكد فيها دعم المجلس للمؤسسات الانتقالية ولعملية أروشا؛ ودعا إلى وقف إطلاق النار وأعرب عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية وأبدى انتقاده لإمدادات الأسلحة التي سمح لها بالوصول إلى الجماعات المتمردة.

أنغولا

في انتظار صدور توصيات الأمين العام عن مستقبل وجود الأمم المتحدة في أنغولا، وافق المجلس على قيام الأمين العام بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في أنغولا حتى ١٥ آب/أغسطس.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

أثناء المشاورات غير الرسمية المعقودة في ١٦ تموز/يوليه، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام

سيراليون وغينيا ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ونائب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وممثلو البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأبرز عدد من الدروس المستفادة من سيراليون وهي: ضرورة اتخاذ إجراء دولي في وقت مبكر واتباع نهج منسق داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ووجود ولاية محددة بوضوح لحفظ السلام مدعومة بموارد كافية وتقديم دعم في فترة ما بعد الصراع. وبالنسبة لمنطقة نهر مانو، شدد على ضرورة دعم المبادرات الإقليمية لإنهاء الصراع في ليبيريا ووضع استراتيجية لبناء السلام في ليبيريا. ويمكن أن يؤدي المكتب الجديد للممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا دورا رئيسيا في هذه الجهود. وعمم الرئيس بعد ذلك مذكرة غير رسمية أوجزت الدروس المستفادة من حلقة العمل.

الفريق العامل المعني بأفريقيا

في ٣١ تموز/يوليه وافق أعضاء المجلس على مجموعة من التوصيات المقدمة من الفريق العامل المعني بأفريقيا.

آسيا

العراق

أجرى مجلس الأمن مشاورات غير رسمية في ٨ تموز/يوليه للاستماع إلى إحاطة من إقبال رضا وكيل الأمين العام ورئيس مكتبه عن نتائج محادثات الأمم المتحدة/العراق التي أجريت في فيينا في ٤ و ٥ تموز/يوليه. ووافق مجلس الأمن على بيان صحفي قصير: يشكر الأمين العام على جهوده، ويلاحظ أن رئيس مكتب الأمين العام قد أشار إلى بعض التحركات العراقية نحو الامتثال للالتزامات المحددة في قرارات مجلس الأمن بشأن عودة الممتلكات؛ ويعرب عن الأمل في أن يؤدي هذا إلى إجراء عقابي ملموس؛ ويدعو العراق إلى القيام على الفور بالوفاء بالتزاماته بموجب قرارات

مبكر مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن التنفيذ.

الصحراء الغربية

أجرى أعضاء المجلس بصورة متكررة مشاورات في الفترة ما بين ١٥ و ٣٠ تموز/يوليه في مشاورات غير رسمية وفي الأروقة بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وعقد رئيس المجلس اجتماعات أيضا مع ممثلي طرفي الصراع في الصحراء الغربية وهما المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو)، ومع الممثل الدائم للجزائر. واتضح أثناء هذه المشاورات أن الطرفين غير متفقين على الطريق الذي يتبع في المستقبل. ونتيجة لذلك لم يتحقق توافق في الآراء بين أعضاء المجلس بشأن أي من الخيارات التي طرحها الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (S/2002/178). ووافق المجلس لذلك في قراره ١٤٢٩ (٢٠٠٢) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه الذي تضمن الأحكام المتعلقة بتجديد ولاية البعثة، على أن ينظر في أي نهج ينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية قد يقترحه الأمين العام ومبعوثه الشخصي. وأعرب المجلس أيضا عن قلقه إزاء بعض القضايا الإنسانية التي لا تزال بلا حل، ودعا في جملة أمور الطرفين إلى التعاون بشأن تدابير بناء الثقة؛ والإفراج عن أسرى الحرب المغاربة؛ وحل مشكلة تحديد مصير الذين لا يزالون مفقودين منذ بداية الصراع.

حلقة عمل بشأن غرب أفريقيا

في جلسة علنية معقودة في ١٨ تموز/يوليه، عقد المجلس حلقة عمل بشأن اتحاد نهر مانو رأسها البارونة إيموس وكيلة وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث للشؤون البرلمانية. وألقى الأمين العام كلمة أمام حلقة العمل كما قام بذلك عدد من المتكلمين المدعويين، من بينهم وزير خارجية

أرجاء أفغانستان هو إنشاء جيش وطني وقوة شرطة وطنية. ويبن الأولويات الفورية للسلطة الانتقالية ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وناشد المجتمع الدولي على أن يظل مشاركا في العمل وأن يفي بتعهداته المالية. وأعربت الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس عن تقديرها للسيد إبراهيمي على دوره الشخصي وأيدت تقييمه للوضع الحالي ولطريق المستقبل.

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

أصدر الأمين العام تقريرا عن الوضع في جنوب لبنان وأوصى بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وعقد مجلس الأمن اجتماعا مع البلدان المساهمة بقوات وناقش الأعضاء التقرير في مشاورات غير رسمية. واعتمد المجلس القرار ١٤٢٨ (٢٠٠٢) الذي أيد فيه تقرير الأمين العام ومدد ولاية القوة على النحو الموصى به، وطلب من الأمانة العامة أن تواصل خططها لإعادة تشكيل القوة بحلول نهاية عام ٢٠٠٢.

أوروبا

البوسنة والهرسك/بريفلاكا

في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، اعتمد المجلس القرار ١٤٢٠ (٢٠٠٢) الذي مدد فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إلى ٣ تموز/يوليه. وكان من المستحيل تمديد الولاية إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، على النحو المقترح أصلا، لأن أحد الأعضاء الدائمين أصر على التصدي لشواغله فيما يتعلق بالنطاق المحتمل لولاية المحكمة الجنائية الدولية، بما يرضيه، قبل تحديد ولاية البعثة. واستمرت الجهود الرامية إلى إيجاد حل لهذه الشواغل في مشاورات غير رسمية أجريت في ٢ و ٣ تموز/يوليه. وفي نهاية الجولة الثانية من المشاورات المعقودة في ٣ تموز/يوليه، اعتمد

مجلس الأمن التي لم يف بها بعد ومن بينها تلك المتعلقة بالمفقودين والعودة غير المشروطة للمفتشين على الأسلحة. ووافق مجلس الأمن أيضا على مواصلة المناقشة مع الأمين العام (التي جرت في الغداء مع الأمين العام في ٢٣ تموز/يوليه) لبحث معه كيفية المضي قدما في الحوار.

الشرق الأوسط

خلال تموز/يوليه، عقد رئيس مجلس الأمن اجتماعين مع المجموعة الثلاثية العربية وكذلك مع المراقب الدائم لفلسطين. وفي ١٧ تموز/يوليه أحاط الأمين العام أعضاء المجلس بشأن اجتماع المجموعة الرباعية (الأمم المتحدة والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) الذي مثل فيه الأمم المتحدة، واجتماع تلك المجموعة اللاحق مع الممثلين العرب الثلاثة. وفي ١٨ تموز/يوليه، وافق المجلس على بيان أدلى به رئيسه (S/PRST/2002/20) أيد فيه البيان المشترك للمجموعة الرباعية. وفي وقت متأخر من ٢٣ تموز/يوليه، تلقى رئيس المجلس طلبا بعقد جلسة عاجلة للمجلس. وأجرى المجلس مناقشة للحالة مساء ٢٤ تموز/يوليه أتيحت فيها الفرصة لكثير من الدول غير الأعضاء لإبداء آرائها. وفي الأسبوع الذي بدأ في ٢٢ تموز/يوليه، ناقش أعضاء المجلس الحالة في عدة مناسبات. وعممت المجموعة العربية، من خلال الجمهورية العربية السورية كممثلة لها في المجلس، مشروع قرار للنظر فيه. وحيث أنه لم يتحقق اتفاق فوري على النص، فلم يتخذ أي إجراء بشأن المشروع.

أفغانستان

عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن أفغانستان في ١٨ تموز/يوليه، بمشاركة الأخضر إبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، الذي صرح بأن الأمن يمثل أكثر المسائل الحالية إلحاحا وأن الطريق إلى استعادة الأمن في

مناقشة مفتوحة بشأن المسألة. وألقى نائب رئيس الوزراء الصربي كلمة أيضا أمام المجلس في تلك الجلسة.

قبرص

في ٩ تموز/يوليه، استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة من السيد الفارو دي سوتو، المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص، تناولت المحادثات المباشرة التي جرت في قبرص بين الزعيمين والتي كانت جارية منذ كانون الثاني/يناير عملا باتفاقهما في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وأصدر أعضاء المجلس بيانا للصحافة في نهاية الجلسة.

جورجيا

في ٢٩ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة سرية لمناقشة الحالة في أبخازيا بجورجيا. وألقى كلمة أمام المجلس ملخاز كاكابادزي، وزير الشؤون الخاصة في جورجيا. وبعد ذلك أدلى السيد يواكيم هوتو، مدير شعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية في إدارة عمليات حفظ السلام بإحاطة لأعضاء المجلس أثناء مشاورات غير رسمية. وعرض على أعضاء المجلس آخر التطورات المستجدة منذ نشر أحدث تقرير للأمين العام عن الحالة في أبخازيا بجورجيا (S/2002/742) في ١٠ تموز/يوليه. واعتمد المجلس القرار ١٤٢٧ (٢٠٠٢) بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لمدة ستة أشهر أخرى إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. واعتمد القرار بإجماع كنص رئاسي. ولم تصدر أي بيانات.

المحاكم الدولية

في ٢٣ تموز/يوليه، استمع مجلس الأمن في جلسة مغلقة إلى إحاطة من القاضي كلود جوردا، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن التقرير الذي قدمه إلى المجلس عن الوضع القضائي للمحكمة واحتمالات إحالة بعض القضايا إلى محاكم وطنية (S/2002/678، المرفق). وشاركت أيضا السيدة كلارا دل بونتي، المدعية العامة

المجلس القرار ١٤٢١ (٢٠٠٢)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة مرة أخرى إلى ١٥ تموز/يوليه.

واستمرت المشاورات غير الرسمية بشأن المسألة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه وعقدت جلسة علنية للمجلس في ١٠ تموز/يوليه، تكلمت فيها نحو ٤٠ دولة. وساعد المستشار القانوني أعضاء المجلس في مداولاتهم التي جرت في المشاورات غير الرسمية المعقودة في ١١ و ١٢ تموز/يوليه، واعتمد المجلس القرار ١٤٢٢ (٢٠٠٢) في ١٢ تموز/يوليه. وبموجب ذلك القرار، طلب المجلس، اتساقا مع أحكام المادة ١٦ من نظام المحكمة الجنائية الدولية، أن تمتنع المحكمة لمدة اثني عشر شهرا اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ عن بدء أو مباشرة أية إجراءات للتحقيق أو المقاضاة، في حالة إثارة أي قضية تشمل مسؤولين أو موظفين حاليين أو سابقين تابعين لدولة مساهمة ليست طرفا في النظام الأساسي، فيما يتصل بأي عمل أو إغفال يتعلق بالعمليات التي تنشئها الأمم المتحدة أو تأذن بها، إلا إذا قرر مجلس الأمن ما يخالف ذلك. ويعرب المجلس أيضا عن اعتزاه تجديد ذلك الطلب بنفس الشروط وذلك في ١ تموز/يوليه من كل سنة لفترة ١٢ شهرا جديدة طالما استمرت الحاجة إلى ذلك. وعقب اعتماد القرار ١٤٢٢ (٢٠٠٢) مباشرة، اعتمد المجلس القرار ١٤٢٣ (٢٠٠٢) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والقرار ١٤٢٤ (٢٠٠٢)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

كوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)

في ٣٠ تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة أدلى بها الممثل الخاص للأمين العام عن الحالة في كوسوفو وأجرى

للمحكمة في الجلسة. ورد رئيس المحكمة والمدعية العامة على الأسئلة الموجهة من أعضاء المجلس. وفي نهاية الجلسة أدلى رئيس المجلس ببيان باسم المجلس (S/PRST/2002/21).

مسائل أخرى

الصراع وحفظ السلام ونوع الجنس

عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة عن الصراع وحفظ السلام ونوع الجنس في ٢٥ تموز/يوليه. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى الجلسة عن أنشطة إدارة عمليات حفظ السلام المتصلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٢) ومسائل المرأة والسلام والأمن الأوسع نطاقا في المقر وفي الميدان على السواء. ثم قدمت أنجيلا كينغ الأمين العام المساعد والمستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة إحاطة للجلسة عن النتائج المنبثقة عن الدراسة التي أجريت وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٢) وأبرزت بعض التوصيات الرئيسية المحتملة. واستمع المجلس أيضا إلى بيان قصير من نولين هانيزر المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن المسائل الجنسانية على الصعيد الميداني. ورحب المتكلمون من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس بالتقدم المحرز حتى الآن في إدماج المنظور الجنساني في عمل الأمم المتحدة بأسرها وأعربوا عن آرائهم بشأن كيفية مواصلة إحراز تقدم في هذا الصدد. واختتم الرئيس الجلسة بعرض موجز للنقاط الرئيسية، عمم في صورة خطية فيما بعد. ويتطلع المجلس إلى نشر تقرير الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ليتزامن مع الذكرى السنوية الثانية لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ضميمة

البيانات التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن إلى الصحافة في تموز/يوليه

٢٠٠٢